

جنون ابن سلمان: حصر إرث المملكة ومحاصرة لبنان



«رهائن الخليج»: كسر هذه الحلقة ليس مستحيلاً

التبادل التجاري بين لبنان والخليج 2016

| | المجزر/ الفائض | تصدير | استيراد | |
|----------------|----------------|--------------|---------------|----------------|
| الكويت | -470.91 | 75.59 | 546.5 | الكويت |
| السعودية | -104.6 | 266.6 | 371.2 | السعودية |
| البحرين | -2.49 | 16.78 | 18.27 | البحرين |
| قطر | +57.9 | 75.7 | 17.8 | قطر |
| عمان | +8.17 | 27.57 | 14.4 | عمان |
| الإمارات | -98.7 | 238.6 | 337.3 | الإمارات |
| المجموع | -610.59 | 694.8 | 1305.4 | المجموع |

تصميم
سنان عيسى

ومشاريع وخبرات لا يمكن الاستغناء عنها بهذه السهولة. هذا الواقع يعزز احتمال أن تضع السعودية جنونها جانباً، لكنه لا يلغي إمكانية الابتزاز الإفرادي، وهو لا يشكل حلاً جذرياً لهذه الأزمة ومنع الابتزاز مستقبلاً.

العلاج الجذري

وأياً تكن الخطوة المقبلة، فالرئيس مطلع على تاريخ الابتزاز السعودي. وكلامه أمام الهيئات يعني أن الوقت حان لسحب هذه الورقة من يد السعودية. إلا أن هذا الموقف ليس كافياً. منع الابتزاز والاسترهاب يوجب تغييراً جذرياً في بنية الاقتصاد اللبناني في اتجاه خلق المزيد من فرص العمل. فبحسب الخبير الاقتصادي كمال حمدان، إن «اقتصاد لبنان لا يخلق فرص عمل»؛

جماعي، يثير أسئلة عن الاستعدادات اللبنانية للمواجهة وعن قدرة السعودية وباقي دول الخليج على ارتكاب مجزرة من هذا النوع بعيداً عن حالة الجنون المطلق. وقد طرحت هذه المخاوف في لقاء رئيس الجمهورية ميشال عون بالهيئات الاقتصادية الأسبوع الماضي، وفاجأهم الرئيس بالقول: «روحوا فتشوا عن أسواق جديدة. وجع ساعة ولا كل ساعة». موقف الرئيس جاء في وقته. الجنون المطلق حالة سعودية محتملة لاستعمال المغتربين ورقة للمقايضة على موقف سياسي أو خطوة سياسية من حزب الله. غير أن التدقيق الموضوعي في خطوة كهذه، يظهر أنها صعبة التحقيق، وأن وجود اللبنانيين في الخليج ليس عادياً، بل يرتبط جذرياً بأعمال

منها هو تحويل المُبعدين إلى «مقولة» لتخفيف غيرهم. أما اليوم، فما تروّج له السعودية وأزلامها في لبنان من سياسيين وبعض رجال الأعمال، عن إمكان تنفيذ طرد



التهديد بطرد اللبنانيين أمر مارسته السعودية على مدى العقود الماضية



عادت لهجة الخليج إلى التهديد بمقاطعة لبنان اقتصادياً لإجباره على الخضوع لمصالح هذه الدول ورغباتها. وبرزت مخاوف من أن تلجأ السعودية إلى سيناريو «الطرد الجماعي» للبنانيين العاملين في أسواقها، والضغظ على دول الخليج للقيام بالأمر نفسه.

في الواقع، إن لهجة التهديد بطرد لبنانيين أمر مارسته السعودية على مدى العقود الماضية. إلا أن تكراره بات يتسارع خلال السنوات الماضية، وصولاً إلى حدود أخذ إجراءات شبيهة دائمة ضد اللبنانيين العاملين في دول الخليج لتصنيفهم مذهبياً وطائفيًا وأمنياً. وبالفعل قامت السعودية والإمارات ودول أخرى بطرد لبنانيين زعمت أن لديهم ارتباطات مع حزب الله، ثم أوقفت منح سمات الدخول للبنانيين إلى أراضيها إلا بموافقة أمنية، وبدأت تتوسع في هذا الأمر وصولاً إلى طرد أصحاب مؤسسات متوسطة وصغيرة أقاموا لسنوات عديدة في الخليج وأقنوا نصف عمرهم في تكوين هذه الأعمال.

كذلك، بدأ المغتربون في هذه الدول يلمسون تغييرات سلوكية ضدّهم لجهة التعقّق في التدقيق بهوياتهم وأعمالهم، وصولاً إلى تلقي أسئلة للتصنيف المذهبي على الطريقة اللبنانية: أين تسكن؟ من أي قرية أو بلدة؟ ما هي العلاقة التي تربطك بفلان؟ وغيرها من الأسئلة التي لا هدف لها سوى حصر الانتماء، علماً بأن عمليات الإبعاد من دول الخليج تضمنت طرد لبنانيين من مذاهب مختلفة، وإن كانت الغالبية شيعية.

مواجهة سياسية أم اقتصادية؟

المرحلة السابقة من عمليات الإبعاد والطرْد كانت بمثابة عمليات إفرادية انتقائية. والاعتقاد سائد بأن الهدف

اعتادت دول الخليج أخذ اللبنانيين العاملين في أسواقها رهينة إخضاع لبنان وانتزاع تأييده الكامل لمصالحها. وعلى مر العقود الماضية، تحولت عمليات «الابتزاز» إلى قاعدة تحكم علاقة هذه الدول بلبنان. برضى قسم من اللبنانيين خضعوا لمعادلة «لقمة العيش» مقابل «السيادة والكرامة». «أحفاد» هذا الفكر يروجون اليوم، للمعادلة نفسها التي لا يبدو أن كسرها مستحيل

محمد وهبة

كل مغترب لبناني في دول الخليج هو رهينة. كسر هذه المعادلة ليس مستحيلاً، لكن ذلك يتطلب أكثر من احتجاج السعودية لرئيس مجلس الوزراء سعد الحريري وإجباره على الاستقالة وإذلاله على الماء. يتطلب الأمر أن يكون هناك اقتناع لبناني بأن أساس المشكلة يكمن في «تبني» لبنان نموذجاً اقتصادياً يقوّض خلق فرص العمل، ويدفع طالبي العمل إلى المفاضلة بين البطالة أو الهجرة بحثاً عن «لقمة العيش»، ثم يتركهم بعد ذلك على قارعة «البيازار» السياسي، فإما يدخلون إلى مسلك الزبائنية السياسية في السوق المحلية حيث يطلبون العمل من «الزعيم»، أو يجري تحويلهم إلى سلعة للمبادلة السياسية في المهجر.

طرد جماعي؟

مع انفجار أزمة احتجاج السعودية لرئيس حكومة لبنان سعد الحريري،

البحث عن أسواق جديدة: الترقيع يتركنا رهائن

شريك نحاس*

في لقاءه وفد الهيئات الاقتصادية، الأسبوع الماضي، حضّ رئيس الجمهورية ميشال عون هؤلاء على البحث عن أسواق جديدة، رداً على مخاوف أبوها من طرد السعودية لبنانيين مغتربين، أو قيامها بإغلاق حدودها أمام الصادرات اللبنانية.

إن كسر النمط الاقتصادي القائم يتطلب خطوات جديدة وعملائية لكسر حاجزين أساسيين: حاجز الكلفة الباهظة في المؤسسات الإنتاجية في لبنان، وحاجز الصعوبات المؤسساتية التي تعوق فتح أسواق جديدة.

من أهم شروط «اختراق» أسواق جديدة لتصريف السلع والخدمات اللبنانية، أن تكون السلع المنتجة في لبنان قادرة على تلبية شروط البيع في الخارج، أي أن تكون السلع المنتجة في لبنان، نوعاً وسعراً، مساوية للسلع المنتجة في الخارج، وهو ما يمنح السلع قدرتها التنافسية ويتيح لها التغلغل في الأسواق الخارجية. لكن، للأسف، كلفة الإنتاج في لبنان باهظة بسبب ارتفاع كلفة الطاقة المستهلكة في الصناعة والزراعة، أو كلفة الاستثمار (شراء الأرض)، أو كلفة المعيشة (كلفة الرواتب والأجور). وبالتالي إن القدرة على المنافسة بالأسعار غير متاحة.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، إذ إن المؤسسات المنتجة في لبنان تواجه مشكلة أساسية تتعلق بالوصول إلى الأسواق. القدرة على الوصول، بمعزل عن قياس الكلفة، تتطلب أن يكون لدى المؤسسات

الأسعار، وهو ما يحصر الخدمات المقدمّة باللبنانيين المغتربين الذين يدفعون ثلاثة أضعاف الكلفة التي يمكن أن تدفع لقاء الخدمة نفسها، وبالتالي قلّة فقط تستعمل خدمات النقل الجوي اللبنانية للانتقال من مكان إلى آخر. علماً بأن هناك منافسة كبيرة على هذه الخدمات من شركات النقل الجوي المحيطة بلبنان.

هذا المثال يستكمل الإجابة عن السؤال الأساسي عن قدرة لبنان في البحث عن أسواق جديدة. نعم، إن معالجة أسعار الأراضي بدلاً من دعم القروض السكنية بهدف إبقاء الأسعار مرتفعة، هو الحل لمعالجة أهم مكوّن في كلفة الإنتاج اللبنانية، ومعالجة كلفة المعيشة متاحة أيضاً عبر توفير الطبابة والتعليم المجانيين لكل اللبنانيين. السكن والطبابة والتعليم تشكل 70% من كلفة المعيشة.

من مصلحة المؤسسات التي تدفع بدلات طبابة وتعليم ونقل وسكن لموظفيها أو تأخذ كلفتها في الحساب عند تحديد الأجور أن تؤمن الدولة بنية تحتية مجانية تموّل بالضرائب على الداخلين الربعية، وما أكبرها، فتنخفض كلفة الإنتاج ويشجّع الاستثمار في الصناعة والخدمات القابلة للتصدير التي وحدها تخلق فرص العمل وتستوعب العمالة الماهرة، بدل أن تتوجه إلى الهجرة أو إلى الاستزلام للزعماء لتحصيل بعض المنافع على حساب المجتمع. هذا هو المقصود بالبحث عن أسواق جديدة، وأي بحث آخر لا معنى له سوى ترقيع النموذج الحالي الذي أثبت أنه يضع لبنان رهينة كيفما دارت الأمور.

يضع لبنان رهينة كيفما دارت الأمور.

يضع لبنان رهينة كيفما دارت الأمور.

يضع لبنان رهينة كيفما دارت الأمور.

يضع لبنان رهينة كيفما دارت الأمور.

المحلية حجم كاف يوفّر لها التنافس مع مؤسسات مشهورة عالمياً. المؤسسات الكبيرة في لبنان محصورة بالمصارف والجامعات والمدارس والإعلام، والخدمات التي تنتجها غير قابلة للتبادل، لا تصديراً ولا استيراداً. وبالتالي ليس لدى السلع اللبنانية القدرة التسويقية في الخارج. ليست سلعة مشهورة، ولا رافعة تسويقية لها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، أن لبنان يصدر بشكل أساسي سلعة يستهلكها اللبنانيون المغتربون. فالمطاعم اللبنانية المنتشرة في الخارج تستورد حاجاتها من السلع اللبنانية المخصصة في غالبيتها لاستهلاك المغتربين ومعارفهم.

لكن خارج هذا الإطار ليس هناك انتشار للسلع اللبنانية بسبب ارتفاع سعرها مقارنة بالسلع المماثلة. ولا نجد أن هناك سلعة لبنانية منافسة للسلع الوطنية إلا في الدول التي لديها مستوى تطوّر أقل من لبنان، فيصدر إليها لبنان بعض المعدات التي لم تعد تنتج عالمياً، أو في أسواق «صعبة» تمكن المصدرون اللبنانيون من الدخول إليها بعلاقتهم الخاصة.

يثير هذا الأمر سؤالاً أساسياً: هل نحن قادرين على تطوير مؤسساتنا وخفض كلفة الإنتاج؟

إذا اتفقنا على توصيف المشكلة، فالاتفاق على وصف الدواء ليس مشكلة. هذا الوضع ليس محصوراً بالسلع اللبنانية، بل يطاول أيضاً الخدمات التي يمكن لبنان أن يصدرها أو يستفيد منها خارج حدوده الجغرافية. قطاع النقل الجوي يشكل مثلاً حقيقياً على هذا الأمر، إذ إن بنيته الاحتكارية تشكل مانعاً أمام انخفاض

على هذا الأمر، إذ إن بنيته الاحتكارية تشكل مانعاً أمام انخفاض

على هذا الأمر، إذ إن بنيته الاحتكارية تشكل مانعاً أمام انخفاض

على هذا الأمر، إذ إن بنيته الاحتكارية تشكل مانعاً أمام انخفاض

على هذا الأمر، إذ إن بنيته الاحتكارية تشكل مانعاً أمام انخفاض